وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ/ماجستير حديث

الأوضاع الداخلية في فرنسا ١٨١٥-١٨٣٠

اعداد
الأستاذ الدكتور
ليث محمد ابراهيم

العام الدراسي
٢٠٢٥/٢٠٢٦

أ - التطورات السياسية والاقتصادية في فرنسا ١٨١٥- ١٨٢٤:

اولا: التطورات السياسية:

في أعقاب هزيمة نابليون بونابرت النهائية في معركة واترلو في ١٨ حزيران ١٨١٥م، وتوقيع معاهدة باريس الثانية في ٢٠ تشرين الثاني ١٨١٥م، عادت أسرة آل بوربون إلى الحكم في فرنسا للمرة الثانية، وكان لويس الثامن عشر قد أصدر ميثاق ٤ حزيران ١٨١٤م الدستوري الذي أرسى نظاماً ملكياً دستورياً يجمع بين الملكية والمؤسسات التمثيلية الموروثة عن الثورة.

نصَّ ميثاق ١٨١٤م على إنشاء برلمان من مجلسين: مجلس الأقران المعين من قبل الملك ومجلس النواب المنتخب، وقد حدد الميثاق حق التصويت بحيث لا يتجاوز عدد الناخبين ١٠٠,٠٠٠ شخص من أصحاب الثروات والممتلكات في بلد يبلغ عدد سكانه نحو ٣٠ مليون نسمة، مما ادى إلى إقصاء الغالبية العظمى من الفرنسيين من المشاركة السياسية الفعلية.

تضمن الميثاق كذلك اعترافاً بالحريات المدنية الأساسية كحرية الصحافة والمساواة أمام القانون وصون الملكية الخاصة، كما ضمن عدم التعرض لملاك الأراضي الذين اقتنوا أملاك الكنيسة والنبلاء المصادرة إبان الثورة، غير أن الميثاق نص أيضاً على أن الكاثوليكية دين الدولة الرسمي وأن الملك يمتلك السلطة التنفيذية المطلقة.

وأسفرت الانتخابات التي جرت في ١٤ اب ١٨١٥م عن فوز الموالين للملكية بالأغلبية الساحقة في مجلس النواب، وهو ما دفع لويس الثامن عشر نفسه إلى وصف هذا المجلس بـ"الغرفة غير المعروفة"، إذ رأى أن يمينيتها الشديدة تتجاوز حتى توقعاته، وقد أثار هذا المجلس قلق الدول المنتصرة المجتمعة في مؤتمر فيينا، إذ خشيت من عودة فرنسا إلى الاضطرابات.

سارع هذا المجلس إلى إقرار سلسلة من القوانين الانتقامية بين ايلول وكانون الاول ١٨١٥م، شملت قوانين القمع التي مكنت الحكومة من محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، فضلاً عن قانون الإرهاب الأبيض الذي أجج موجة من الاضطهاد ضد المؤيدين السابقين لنابليون والبروتستانت في جنوب فرنسا.

في ظل هذا التشدد، ووفق مقتضيات السياسة الدولية والضغوط الأجنبية، أقدم لويس الثامن عشر في ٥ ايلول ١٨١٦م على حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة أسفرت عن تشكيل مجلس أكثر اعتدالاً.

حيث كلف لويس الثامن عشر الدوق دو ريشيليو بتشكيل الحكومة في ايلول ١٨١٥م، وكان ريشيليو رجلاً دبلوماسياً بارعاً ذاع صيته في روسيا، انتهج ريشيليو سياسة الاعتدال الحذر، وسعى إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي لفرنسا المنصوص عليه في معاهدة باريس باسرع مايمكن، وفي مؤتمر آكس-لا-شابيل في تشرين الاول ١٨١٨م، نجح في انتزاع موافقة الحلفاء على انسحاب قواتهم من الأراضي الفرنسية قبل الموعد المقرر، وهو ما رفع من شعبيته ومكانته داخل فرنسا.

وشهدت انتخابات عام ١٨١٨م تقدماً ملحوظاً للتيار الليبرالي بقيادة لافاييت وبنيامين كونستان ومانويل، ما أقلق الملك والمحافظين، وفي ١٣ شباط ١٨٢٠م، اغتيل دوق بيري، نجل شقيق الملك والوارث المحتمل للعرش، على يد الخياط لوفيل في مدخل دار الأوبرا بباريس، وأحدث هذا الحادث صدمة عميقة في الرأي العام الفرنسي واستغل سياسياً من قبل الموالين المتطرفين لتسويغ سياسات أشد قمعية.

في أعقاب الاغتيال مباشرة، عادت حكومة ريشيليو إلى السلطة في شباط ١٨٢٠م، وأصدرت قانون الانتخاب الجديد (قانون مضاعف الصوت) في ١٢ حزيران ١٨٢٠م، الذي منح أكبر الملاك ثروة حق التصويت مرتين، مما رجح الكفة لصالح المحافظين، كما أصدرت قوانين تعليق الحريات المدنية وتشديد قيود الصحافة.

وفي كانون الاول ١٨٢١م، عين الملك لويس الثامن عشر كونت دو فيلال رئيساً للوزراء، وهو من أشد الملكيين المتطرفين، وانتهجت حكومته سياسة محافظة صارمة؛ ففي نيسان ١٨٢٢م، أصدرت قانوناً للصحافة يجرِم أي انتقاد للحكومة أو الكنيسة الكاثوليكية، فضلاً عن إحكام سيطرة رجال الدين على التعليم.

وعلى الصعيد الخارجي، أرسلت فرنسا في ٧ نيسان ١٨٢٣م جيشاً قوامه مئة ألف جندي، عرف بـ"أبناء القديس لويس"، إلى إسبانيا لإعادة الملك فرديناند السابع إلى عرشه بعد أن قلبت عليه الانتفاضة الدستورية السلطة، وقد أفضى هذا التدخل إلى نجاح عسكري سريع، مما أكسب فيلال وحكومته شعبية مؤقتة.

في ظل هذه الظروف، أجرت الحكومة انتخابات مبكرة في شباط ونيسان ١٨٢٤م، وفاز الملكيون المتطرفون بغالبية ساحقة، إذ حصلوا على نحو ٤٠٠ مقعد من أصل ٤٣٠، مما ادى إلى تشكيل ما عرف بـ"الغرفة المعروفة".

وفي ١٦ ايلول ١٨٢٤م، توفي لويس الثامن عشر وخلفه أخوه شارل العاشر (شارل فيليب كونت ارتوا)، المعروف بتعصبه للملكية المطلقة وتمسكه بامتيازات رجال الدين.

ثانياً: التطورات الاقتصادية:

خرجت فرنسا من الحروب النابليونية الطويلة (١٨٠٣-١٨١٥م) وهي منهكة اقتصادياً، وتواجه تداعيات الهزيمة العسكرية، وفرضت معاهدة باريس الثانية عام ١٨١٥م على فرنسا تعويضات حربية ضخمة بلغت ٧٠٠ مليون فرنك، إضافةً إلى تحمل نفقات احتلال الجيوش الأجنبية البالغة نحو ١٥٠,٠٠٠ جندي المنتشرين على أراضيها لمدة ثلاث سنوات، وهو عبء مالي ثقيل بالغ الأثر في الاقتصاد الفرنسي.

وأدى انهيار الحصار القاري الذي كان نابليون يفرضه على أوروبا كوسيلة لعزل بريطانيا تجارياً إلى فتح الأسواق الفرنسية أمام البضائع البريطانية الأرخص ثمناً والأجود صنعاً في معظم الأحيان، وهو ما شكل ضربةً موجعة للصناعة الفرنسية الناشئة التي كانت قد نمت في ظل الحماية الجمركية النابليونية.

وكان الاقتصاد الفرنسي في هذه المرحلة لا يزال زراعياً في جوهره؛ إذ كان نحو ٧٥٪ من السكان البالغ عددهم ٢٩ مليون نسمة عام ١٨١٥م يعيشون في الريف ويعتمدون على الزراعة مصدراً للعيش، وقد أحدثت الثورة الفرنسية تحولاً هيكلياً عميقاً في ملكية الأرض، فتوزعت مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت في حوزة الكنيسة والنبلاء على الفلاحين والطبقة الوسطى، مما أفرز بنية تعتمد على الحيازات الصغيرة والمتوسطة.

وشهدت المدة ١٨١٦-١٨١٧م أزمة غذائية حادة بسبب الظروف المناخية القاسية التي أثرت في موسم الحصاد، وارتفعت أسعار الغلال ارتفاعاً حاداً في أسواق باريس وسائر المدن الكبرى، فاندلعت احتجاجات شعبية في عدد من المناطق وطالبت الحكومة بالتدخل للحدّ من الغلاء، وقد كشفت هذه الأزمة عن هشاشة الاقتصاد الزراعي الفرنسي وارتهانه للعوامل الطبيعية.

واتخذت الحكومة الفرنسية جملة من القرارات بهدف التخفيف من تلك الامة منها السماح باستيراد الحبوب وتقييد التصدير على الحنطة للحفاظ على المخزون الداخلي، كما راقب الحكومة الاسعار في الاسواق، فضلاً عن تقديم المساعدة للفقراء مثل توزيع الخبز، الا أن اجراءات الحكومة لم تنهي الازمة كونها عملت على ضبط الاسواق وتأمين الحد الادنى من الغذاء دون تبني سياسة اجتماعية واسعة، مما ادى الى استمرار المعاناة الشعبية وارتفاع الاسعار في تلك المدة.

وشهدت فرنسا في هذه الحقبة بدايات الثورة الصناعية، وإن ظل التصنيع أبطأ بكثير مما كانت عليه الحال في بريطانيا، وأُدخلت المكائن البخارية في الصناعة النسيجية بمناطق ألزاس ونورماندي والمنطقة الشمالية، ففي عام ١٨٢٠م، كان في فرنسا نحو ٦٥ آلة بخارية فقط مقارنةً بأكثر من ٣٠٠,٠٠٠ آلة في بريطانيا في الحقبة ذاتها.

واعتمد الإنتاج الصناعي في معظمه على الطاقة المائية والحيوانية، كما استمر النسيج اليدوي في المنازل مصدراً رئيسياً للدخل لشريحة واسعة من سكان الريف، وقد ظلت الحرف التقليدية كصناعة الحرير في ليون والخزف في ليموج والزجاج في باريس ركائز أساسية في الاقتصاد الفرنسي.

وواجهت الصناعة الفرنسية منافسةً حاداً من البضائع البريطانية، ولا سيما المنسوجات والمعدنيات، وردت الحكومة الفرنسية بفرض تعريفات جمركية مرتفعة لحماية اقتصادها؛ ففي عام ١٨١٦م، فُرضت رسوم جمركية على واردات الحبوب بغية حماية الزراعة الفرنسية، تلاها قانون الجمارك الصناعي لعام ١٨٢٢م الذي رفع الرسوم على الحديد والمنسوجات المستوردة إلى مستويات تجعل استيرادها شبه مستحيل من الناحية العملية.

وأسهمت تلك السياسة في توفير بيئة مناسبة نسبياً لنمو الصناعة الوطنية، لكنها أسهمت في الوقت ذاته في إبقاء أسعار السلع مرتفعةً على المستهلك الفرنسي، وأضرت بالتبادل التجاري مع الدول الأوروبية الأخرى.

وأسهم استقرار السياسة النقدية واستمرار بنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام ١٨٠٠م في توفير نظام مالي أكثر رسوخاً واستقراراً بالمقارنة بعهود الاضطراب الثوري السابقة، وقد وصلت فرنسا في عام ١٨١٨م إلى تسوية ديونها الحربية المستحقة بموجب معاهدة باريس، وهو ما أسهم في تحسين تصنيفها الائتماني الدولي وخفض أسعار الفائدة على السندات الحكومية.

نشأت في هذه المدة بنوك خاصة بارزة، أبرزها بنك روتشيلد الباريسي الذي أسسه جاك دو روتشيلد عام ١٨١٧م، ليغدو مؤسسة مالية مرموقة تضطلع بدور محوري في تمويل السندات الحكومية وصفقات الاستثمار الكبرى، وقد ساعدت هذه المؤسسات المالية على توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو قطاعات الصناعة والتجارة والبنية التحتية.

وشهدت التجارة الخارجية الفرنسية انتعاشاً ملحوظاً في الفترة ١٨١٨-١٨٢٣م، واستفادت فرنسا من العلاقات التجارية مع مستعمراتها في جزر الكاريبي وشمال إفريقيا، كما ازدهر ميناءا مرسيليا وبوردو كمراكز تجارية رئيسية تحركت منهما سفن الملاحة البضاعية.

وبلغت قيمة الصادرات الفرنسية عام ١٨٢٠م نحو ٥٠٠ مليون فرنك، بينما بلغت الواردات ٤٠٠ مليون فرنك، مما أفرز فائضاً تجارياً محدوداً، وكانت المنتجات الحريرية والخمور والمنتجات الزراعية والبضائع الترفيهية أبرز صادرات فرنسا، في حين استوردت الفحم والحديد والمواد الخام الصناعية.

ب- التطورات السياسية في فرنسا ١٨٢٤ – ١٨٣٠:

اولا: التطورات السياسية:

بعد تسلمه للحكم اصدر الملك شارل العاشر جملة من القوانين منها في ٢٧ نيسان ١٨٢٥ قانون التعويض (قانون المليار) الذي خصص مليار فرنك لتعويض النبلاء الذين فقدوا أراضيهم إبان الثورة، مما أثار موجة استياء واسعة في صفوف الطبقة الوسطى والرأي العام.

وأصدر شارل العاشر في ٢٠ نيسان ١٨٢٥م قانون التجديف الذي جعل الإساءة إلى الدين الكاثوليكي جريمة يعاقب عليها بالسجن أو حتى الإعدام في الحالات القصوى، وهو ما رآه كثير من الفرنسيين عودة إلى الاستبداد الديني، وكذلك أقدم على تكريس تحالف العرش والمذبح من خلال إشراك رجال الدين في تسيير شؤون التعليم والإدارة العامة.

وفي ٢٩ نيسان ١٨٢٧م، أذاق استعراض الحرس الوطني في باريس الملك خيبةً مرة، إذ رفع الحرس هتافات معادية لوزير الداخلية فيلال ومؤيدة للحريات المدنية، فأقدم شارل العاشر على حل الحرس الوطني كله في ٢٩ نيسان ١٨٢٧م، مما أضرم النار في مشاعر الرأي العام ضده.

واضطر الملك شارل العاشر في ٥ تشرين الثاني ١٨٢٧م إلى حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة، جاءت بنتائج مغايرة تماماً؛ إذ فاز الليبراليون بمقاعد كثيرة وتقلصت غالبية المتطرفين، فعين الملك في مطلع كانون الثاني ١٨٢٨م مارتينياك رئيساً للوزراء، وهو أكثر اعتدالاً من فيلال.

وفي ٨ اب ١٨٢٩م، أقال شارل العاشر مارتينياك وعين الأمير دو بوليناك رئيساً للوزراء، وهو من أشد المعادين للحريات المدنية والمؤيدين للملكية المطلقة، أثار هذا التعيين موجة عارمة من الانتقادات؛ فأصدر ٢٢١ نائباً في الرابع من شباط ١٨٣٠م عريضة تطالب بتغيير الحكومة، فرد الملك بحل مجلس النواب في ١٦ ايار ١٨٣٠م وإجراء انتخابات جديدة في شهر حزيران ١٨٣٠م.

وجاءت نتائج الانتخابات لصالح المعارضة مجدداً، إذ حصل الليبراليون على ٢٧٤ مقعداً مقابل ١٤٣ للموالين، ولم يعبأ بوليناك بهذه النتيجة، وأعد مراسيم يوليو التي أصدرها شارل العاشر في ٢٥ تموز ١٨٣٠م، وتضمنت: تعليق حرية الصحافة، وحل مجلس النواب المنتخب حديثاً قبل أن ينعقد، وتغيير قانون الانتخاب لصالح ملاك الأراضي الكبار، وإجراء انتخابات جديدة، أشعلت هذه المراسيم فتيل ثورة تموز التي اندلعت في ٢٧-٢٩ تموز ١٨٣٠م وأسقطت حكم الملك شارل العاشر، وعرفت هذه الايام بـ"الأيام الثلاثة المجيدة" رفع الثوار من عمال وصناع وطلاب الحراس الوطنيين السابقين المسلحين في باريس وسط المدينة الكبرى، وسيطروا على مقر الحكومة وكاتدرائية نوتردام، وقد امتنع الجيش النظامي في معظمه عن إطلاق النار على المتظاهرين.

وفي ٢ اب ١٨٣٠م، تنازل شارل العاشر عن العرش وغادر فرنسا إلى المنفى، وبدلاً من إعلان الجمهورية كما أراد بعض المتشددين، دفعت الأوساط الليبرالية بقيادة لافاييت وتييرز نحو حل توافقي يبقي على النظام الملكي، وفي ٩ اب ١٨٣٠م، أُعلن لويس فيليب الأول من أسرة أورليان ملكاً دستورياً تحت شعار "الملك المواطن"، لتطوى صفحة الاستعادة البوربونية وتبدأ مرحلة الملكية الليبرالية الجديدة.

ثانياً: التطورات الاقتصادية:

لم تتوقف الازمات الاقتصادية التي شهدتها فرنسا في عهد الملك لويس الثامن عشر بوفاته بل استمرت في عهد خليفته شارل العاشر، فقد تزامنت الأزمة المالية الكبرى التي ضربت بريطانيا عام ١٨٢٥م مع أزمة اقتصادية أصابت فرنسا هي الأخرى، وإن جاءت بحدة أخف نسبياً، وأسهمت مضاربات المصرفيين